أوتار

◆ د. موسى بن عيسى العويس ◆

الإصلاح والتطوير... باب مفتوح

JAZPING: 6328

* لم تكن تلك الإصلاحات الإدارية التي لامست مسامع كل مواطن في الأيام الفائتة، وسعد بها والتي تعد امتدادا للإصلاحات في عهد الملك الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) أقول: لم تكن هي الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة في تاريخ وطننا الزاهي، فالأنظمة، واللوائح، والهياكل الإدارية تخضع بصفة مستمرة للمراجعة والتغيير، ومن طبيعة مؤسسات الدولة أن تنتهج منهج التأني والتروي، وتحري الدقة في مسيرة الإصلاح، خلافا لمؤسسات القطاع الخاص التي ربما يكون في التطوير أكثر سرعة ومرونة.

* قبل حوالي خمس وعشرين سنة صدر النظام الأساسي للحكم، وتلا ذلك تنظيمات إدارية وبرلمانية مصاحبة، قد تكون تلك المجالس واللجان التي ألغيت ودمجت في لجنتين رئيسيتين إحدى الأذرع القوية التي أسهمت في تنفيذ الكثير من الاستراتيجيات في مرحلة من تاريخ هذه البلاد.

* اليوم زالت دواعي تلك المجالس واللجان، وربما أن بعضها أصبح يقف عائقا أمام تنفيذ بعض المهام لبعض مؤسسات الدولة، كي تسير بسلاسة مطلقة، حيث تداخلت بعض المهام والصلاحيات مع مهام جهات تنفيذية أخرى.

* من واقع خبرة عملية فإن إلغاء بعض الكيانات، أو ودمج بعضها ليس بالأمر اليسير، فهو يحتاج إلى تخطيط سليم، وقوة إرادة في التنفيذ، وحسم سريع في بناء الهياكل.

* مع ذلك يفترض أن يكون باب الإصلاح والتطوير الإداري مفتوحا على مصراعيه ومستمرا كلما جدت الدواعي والمبررات، فهناك مؤسسات أخرى في الدولة تتشابه سياساتها، وأهدافها، وربما كان هناك الكثير من الازدواجيات في التنفيذ، ولنأخذ على سبيل التمثيل وزارة الحج، ووزارة الشؤون الإسلامية، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن وجهة نظري أنها لم تطلها يد الإصلاح والتطوير كغيرها، إذ لو التفتنا إليها بعيدا عن العواطف، لاستطعنا كشف ذلك التشابه في الأهداف، وفي الهياكل الإدارية، وفي موسم الحج دائما تكون الازدواجية ماثلة للعيان، فهناك مكاتب دعوة تابعة للشؤون الإسلامية، ومكاتب للتوجيه والإرشاد تابعة للرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخرى تابعة للحج، وربما وجدنا ما هو تابع لهيئة كبار العلماء ويؤدي ذات المهام،والرسائل الدعوية.

* هناك مجالس المناطق والمحافظات التي تشرف على المشاريع التنموية في مكل مدينة، ومحافظة، وقرية، وتتابع الخدمات المقدمة للمواطنين، ومدى كفاءتها وجودتها، هناك ما يماثلها في المهام كذلك، فالمجالس البلدية التي تشرف عليها (وزارة الشؤون البلدية والقروية) أنيط بها تلك المسؤوليات، إذن هذه المجالس جديرة أن نقف عليها بشيء من العقلانية والمنطق، ولننظر بتؤدة واستبصار، ما الذي يضيفه كل مجلس لوحدة، فالفرصة مواتية طالما أشرعت أبواب الإصلاح من جديد دراسة وضع هذه المجالس وإعادة تكوينها، لتكون خادمة لمسيرة التنمية في هذه البلاد، بدلا من أن تكون في بعض ممارساتها تسير باتجاه غير صحيح، تهدر فيها الأموال، وتستنزف الأوقات والجهود.

* والجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية، كهيئة الرقابة، ومكافحة الفساد، وديوان المراقبة، والمباحث الإدارية هي الأخرى تحتاج إلى شيء من المعالجة في مهامها، وصلاحياتها، حتى لا تتشتت الجهود، ويضعف العطاء، وتكون الاتكالية، أوالتصل من بعض المسؤوليات هي السائدة. فهل الوطن على موعد آخر مع الإصلاحات، لننتقل به من حال إلى حال أخرى أكثر تنظيما، وتكاملا في المهام، فالمصلحة العامة فوق كل اعتبار.

dr.alawees.m@gmail.com

بعد تدبيل الرواتب

منال @manalssr

لإبداء الرأي حول هذا الكاريكاتير، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الرسام «6567» ثم أرسلها إلى الكود 82244

رحيل الملك عبدالله .. وتحديات القيادة الجديدة

JAZPING: 5148

◆ د. فوزية أبو خالد

استهلال

1 - بهذا العنوان نريد أن نشير إلى تلك العلاقة العضوية التي تربط بين الشأن النسوي والشأن الوطني. فواقع النساء بقدر ما بدا أحد المفاتيح السرية التي أراد الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز يرحمه الله أن يفتتح بها صفحة جديدة للدولة السعودية في علاقتها مع المجتمع من

خلال رد الاعتبار للمرأة كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات، بقدر ماكشف ذلك الواقع عن مدى التعالق بين الوطني والنسوي في أي مشروع حقيقي للإصلاح.

2 - قلت في مقال الأسبوع الماضي بعد أن كتبت فيه لمحات من صور الحياة السعودية في عهد الملك عبدالله رحمه الله في وقفة تأمل لما كان كمحاولة قرءاة سيسيولوجيا المستقبل، بأنني في مقال اليوم سأقف بصورة الملك عبدالله مع النساء السعوديات. وتأتي أهمية تخصيص مقال لتلك الصورة نظرا لرمزيتها في استحضار صورة المرأة السعودية من الغياب التاريخي، باعتباره أول ملك من ملوك المملكة العربية السعودية ممن دعا السيدات لمبايعته في قصر الحكم، وأول من أقام للمسألة النسوية كقضية وطنية مؤتمرا يجمع كافة الأطياف من النساء والرجال تحت مظلة رسمية. كما قام بتعيين عدد من النساء في مجلس الشورى. هذا عدا عن رمزية ظهور صور النساء لأول مرة في عدد من الفعاليات العلمية وفي محافل دولية ممثلات جنبا إلى جنب في منصة مشتركة مع القيادة العليا للبلاد. بل إن صورا ظهرت لأول مرة لنساء سعوديات في المجلس الرسمي للملك.

وكانت صورة المرأة محتشمة في الفضاء الرسمي والعام بعد طول انطفاء، تقول بالعربي الفصيح أن الدول والمجتمعات تستطيع الاستيقاظ متأخرا بعض الوقت ولكن لاتستطيع تأخير أوقات الشروق إذا حانت كما لاتستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

شمس مستدامة

لذا يسعنا القول دون مبالغة بأنه قد جرى في حقبة الملك عبدالله تبني سياسة تحريك المياه الراكدة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فكانت تلك الصور تعبيراعن إرادة القيادة واستجابتها لمطلب القوى الاجتماعية بالإصلاح. كما كانت تصويرا لتلك الحركة التي لم يستكمل الكثير منها أو يأخذ إلى المدى الذي ينقل الدولة السعودية كدولة موحدة مستقلة إلى مرحلة التحول من بنى الدولة الرعوية إلى بنى دولة القانون والحقوق والمؤسسات.

وإذا كان لايشغلني هنا الوقوف بتلك الصور بهدف تقييمي بقدر مايعنيني التوقف عندها بهدف تثميني باعتبارها أدت إلى حراك نسبي في أوضاع النساء، فإنني في هذا المقال أكتفي بقراءة صورة الملك عبدالله مع المواطنات لتحديد تلك المكتسبات التي رمزت لها تلك الصورة فيمايخص إصلاح واقع النساء كجزء عضوي من أي طموح للإصلاح الوطني.

يبقى أنه لابد من ملاحظة أن كل مكتسب من المكتسبات التي تستحضرها الفقرة التالية تستحق وقفة تحليلية برؤية نقدية لا تكتفي بالتسجيل أوالوصف. كما أنها تحتاج إلى ترسيخ وتطوير وإضافة بما لا يجعلها مجرد لحظة إشراق عابرة على جدار مغلق، بل شمس مستدامة على أفق مفتوح لبلاد لا تريد الرجوع إلى الوراء.

مكتسبات ليست للتراجع بل للتعزيز والتطوير

1 - عمل الملك عبدالله يرحمه الله على إيجاد أرضية مشروعة للسجال بين الدولة وبين النساء. فلم يعد نقاش قضايا المرأة ولا الحديث عن تظلمها الاجتماعي أو مطالبها نوعا من الغيبة السياسية المحرمة بل أصبح الأمر مقبولا ومسموعا وقابلا للتفاوض والنقاش.

2 - استجاب لمطلب النساء في الخروج على صورة المرأة الاستشراقية المسربلة بالغموض وبأخيلة الفتنة أو صورة «اللعبة فلة مطموسة الملامح» التي كانت تباع في أسواق عويس وسواها من الأسواق الشعبية بالمملكة لاستبدالها بصورة المرأة المسؤولة والمواطنة الآهلة. وكان بعض ذلك عبر التجاوب مع مطلب استصدار بطاقة الهوية الوطنية كحق لجميع النساء. وكذلك عبر عدد من التشريعات المؤازرة، كحق الأم الحاضنة في حالة الطلاق بالحصول على بطاقة عائلة وكإلغاء قانون الوكيل التجاري للمرأة وسن القانون لتجريم العضل والحجر، وكإعطاء فرص تكاد تكون متساوية في الابتعاث للدارسة بالخارج.

3 - آزر النساء في دعوى ومطلب إعادة الاعتبار لتعدد القراءات الفقهية للشأن النسوي وعدم الاحتكام للقراءة الأحادية للشرع في فقه المعاملات. وقد أعطى مؤشرات لضوء أخضر في هذا الاتجاه مثل استشهاده على غير العادة السعودية الأحادية المتحفظة، باستشارة الرسول- صلى الله عليه وسلم- لأم سلمة يوم أصدر القرار بدخول النساء مجلس الشورى وقرار حق النساء في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية.

4 - ساند مطلب توسيع مجال وجود المرأة في الفضاء العام كسيدات أعمال في مختلف مجالات العمل بالمستشفيات والأسواق التجارية والمحاكم والإعلام المرئي إلى جانب مجالات العمل المغلقة كمعلمات وأستاذات جامعيات وإخصائيات الخ.

5 - رفع سقف الحريات نسبيا فيما يخص النقد الوطني بما انعكس إيجابيا على الكثير من مطالب العدل والمساواة في حق النساء.

6 - طعم البنية السياسية والإدارية الذكورية تاريخيا للدولة والجهاز الحكومي بوجود نساء في مواقع نيابية في الوزارات والجامعات. وفتح باب التمثيل في مؤتمرات وندوات الداخل والخارج، بعد أن كان التمثيل لايتم إلا عبر الشقوق وبمغامرة فردية.

7 - التوقيع على الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة المناهضة لكل أنواع التمييز ضد المرأة وحضور جلسات المحاسبة السنوية بجنيف بتمثيل وفد من النساء السعوديات.

8 - وليس أخيرا ساعدت وتساعد هذه السلسلة من الإصلاحات في مداها أو محدوديه بعضها على تفكيك الصورة النمطية المتسمة بالدونية والنقصان للمرأة السعودية وتصحيح تلك الصورة بصورة المواطنة الراشدة نحو استكمال الأهلية الوطنية للمرأة برفع الوصاية عنها.

9 - لم تقتصر الكثير من القرارات التي اجترحها الملك عبدالله على نساء النخبة بل طال بعضها الكثير من النساء مثل بعض القرارات الخاصة بالضمان الاجتماعي، وقرض البنك العقاري، ومشاريع الإسكان على تعثرها، ومثل نظام حافز الذي رام تخفيف ضائقة البطالة المستحكمة في رقاب الشباب عامة والنساء خاصة.

أما الأمر ماقبل الأخير فإنه لفت الانتباه إلى أن الكثير من هذه المكتسبات تحتاج إلى مزيد من التوطين بتشريعات وقوانين مكتوبة تجعل التزام العمل بها في حق المواطنة السعودية جزءا من دستور البلاد. كما لا بد من استكمال قائمة أخرى من مطالب النساء التي تساهم في تحسين الشروط المعيشية للمواطنين رجالا ونساء ومن ذلك على سبيل المثال استصدار مدونة مكتوبة ومتعددة المنابع الفقهية للأحوال الشخصية وأيضا إعطاء المرأة الراشد العاقل الآهل حق ولاية أمرها بنفسها دون المساس بالمستثنى الشرعي الوحيد في ذلك وهو عقد الزواج إن كان للمرة الأولى. هذا عدا عن ضرورة تكثيف العمل على نشر وتعزيز ثقافة اجتماعية تحمي هذه المكتسبات وتعمل على تطويرها نحو مزيد من العدل والمساواة.

رحم الله الملك عبدالله وأعان الرحمن القيادة الجديدة على التقدم بالبلاد في هذه المرحلة الحبلى بالتحديات الداخلية والخارجية، وإن كنت سأعود للحديث عن أحلامنا الحلال في العهد الجديد بقيادة الملك سلمان وولي عهده الأمير مقرن وولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف في مقال لاحق. هذا ولله الأمر من قبل ومن بعد.

إيقاع

◆ أمل بنت فهد ◆

جسارة الرغبة..!

JAZPING: 9500

مثلما أن العدالة تتكون وتفرض ذاتها ببطء يبعث الريبة فيما نظنه حقا مكتسبا.. كذلك النسيان لا يقبل الحضور الصاخب إنما ينساب لحنايا الذاكرة دون ضجة.. ليس لأن حركة التغير معجبة بالتأخير.. لكنها المقاومة التي تسكن الإنسان.. وتشبثه بما كان يملكه.. وإصراره على الركود داخل صندوق العادة وتعالي غريزة التملك لديه..والمثير للسخرية عندما تتشبث بشخص أو أمر تعلم يقيناً أنه يؤلمك وقد يضرك وقد لا يمنحك قدراً من الاكتفاء.. لكنه في المقابل يمنحك لذة ومُبتغى لست جاهزاً كفاية للخلاص منه.. خوفاً على ذلك الشعور من التلاشي.. وشكا يسكن المنطقة الوسط بينك وبين البديل.. إنها العادة والتعود.. آفة العجز التي لا يفطن لها الإنسان إلا لحظة فوات أوان المتعة وشيخوخة الرغبة.. وإذا أمعنت النظر فيما يرفضه الإنسان كالحرية على سبيل المثال.. ستجد الرفض مبنيا على التوقعات وهراء الشك.. ولم يخضع لمبدأ التجربة إنما يكفي أن يزرع الخوف بينه وبينها ويكتفي بالنظر إليها من بعيد..ويصدر الأحكام بناءً على الظاهر أمامه ومن خلف جدار الجبن والمسمى مجازاً بالحماية!

الإنسان.. الكائن المعجزة.. الذي يلمس بيديه أثر تجارب من غيروا الحياة.. وكيف كان لإصرارهم أن يقلب موازين كُنا نظنها بوضعية معينة ثابتة.. فإذا بإنجازاتهم تنسف ظنون سنين مديدة.. ولو أنهم استسلموا لما قيل.. لما تحركنا ولا تغيرت الحياة.

بالتكرار تتكون العادة ومن خبثها أن تتربع على عرش العقيدة.. ومن ثم يشرّع لها الإنسان مسوغات لأن تكون نهائية وصولاً للأبدية.. إنها حيل الإنسان التي يمارسها على ذاته..لأنه يظن أن المألوف حتماً صديق.. والغريب لابد أن يخالطه شك العداء وظنون الشر!

العادة درب الذل.. أرجعها شكسبير للحاجة عندما قال «الحاجة تزرع في المرء العادة» ولا شك أن الرغبة دافعٌ شجاع، أما الحاجة فهي لصيقة العجز والفقر وقبولٌ بفتات الموائد على أنه منّة وعطاء.. بينما الرغبة اختيار الجسور الذي لا يهاب.. لإيمانه بالاستحقاق قبل خوض المعترك.

يكفي من العادة أنها تحجب خلفها مبررات مُخجلة.. قليلاً ما تخرج عن حيز الخوف.. وتحبس الرغبة كأنها ترف لا يملكه المنفي من مجالس الحظ.. كأن الحظ يختار أصحابه.. فالحظ يمنح الفرص وموجود أينما كان الإنسان.. يركع لمن سعى إليه.. ويحتقر من يغض الطرف عنه.

فالفرق كبير بين من يقبل المتاح.. ومن عينه صوب مبتغاه لا يحيد عنه حتى يصله.

amal.f33@hotmail.com

البيعة الشرعية للحاكم.. السعودية أنموذجاً!

JAZPING: 8198

◆ سعد بن عبدالقادر القويعي

لم يُجانب العقلاء الصواب في التحليل، والإنصاف في الرؤية، عندما ذكروا تحت العنوان الرئيس في الحديث عن مشهد البيعة، بأن ما يميز بلادنا عن غيرها مرونة، وسلاسة إشغال مناصب الحكم - لدينا - وهذا ما لمسه الجميع - بحمد الله - . فالبيعة الشرعية بين التأصيل الشرعي، والجذور التاريخية للدولة السعودية، باعتبارها الركن الأهم لقيام

الدولة، هي ضمان استقرار، وأمن البلاد، بعيدا عن الانشغال بالإشاعات، وإرجاف الناس، وإثارة النفوس، وتهييج القلوب، وإذكاء الفتنة.

تُعتبر البيعة الشرعية، الضامن الرئيس لوحدة البلاد، واستقرارها، وبناء حضارتها. كما أنها الميثاق الذي يربط المواطن بولي أمره - وبالتالي - انتظام شؤون العامة، وأحوالهم. بل هي ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي، وهي أصل الأشياء - كلها - إذْ تعني البيعة: المبايعة، والطاعة من الراعية للراعي، وإنفاذ مهمات الراعي على أكمل وجه.

وتأسيسا على ما سبق، فإنَّ إجراءات البيعة تنقسم إلى مستويين متتابعين متلازمين :

1 / بيعة الانعقاد: وبموجبها ينعقد للشخص المبايع السلطان، ويكون له بها الولاية الكبرى دون غيره؛ حسما للخلاف حول من يتولى أمر المسلمين، وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل، والعقد، ودلائل هذه البيعة واضحة تماماً في انعقاد البيعة للخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين - فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام، ثم يبايعونه بيعة انعقاد أولية.

2 / البيعة العامة، أو بيعة الطاعة : وهي بيعة شعبية عامة للكافة من الأمة، أي : بيعة سائر المسلمين لولي الأمر، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين - جميعا - فأبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين، والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته، فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - حدث مع كل الخلفاء الراشدين، وهي البيعة التي تمت تاريخيا في عاصمة الدولة، ومركز الحكم، ثم كان يطلب من كل وال من ولاة الأمصار أخذها للخليفة.

ورغم كل التحديات التي تواجهها المملكة، والمنعطفات الحرجة التي تمر بها المنطقة، إلا أن الإجراءات الدقيقة المتبعة، والقائمة على أسس التداول الأخوي للسلطة، والمتفقة مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، تؤكد على تعزيز إرادتها الصلبة في مواكبة التغيرات، واستشراف المستقبل في ترسيخ أسس الدولة الحديثة، وتحقيق التنمية الشاملة في أنحاء البلاد.

ما يميّز الدولة السعودية، أنها قامت على أسس شرعية، مصدرها القرآن، والسنة. وعليه، فقد حددت إليه انتقال السلطة في المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، والتي تنص على أن : « نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي، ويكون الحكم في أبناء - الملك المؤسس - عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء، وليبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، ويختار الملك ولي العهد، ويعينه بأمر ملكي، ويكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد، وما يكلفه الملك من أعمال، ويتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته، حتى تتم البيعة ».

من يقرأ نظام الحكم في المملكة، سيقرأ قصة مثيرة في وضوح الأنظمة التي تحدد المهام؛ من أجل استقرار البلاد، وثبات سياستها، والمضي قدما نحو المستقبل بخطى راسخة الثبات؛ لتثبت المملكة أنها دولة ذات مؤسسات، وأن سياسة حكيمة تنتهجها في الداخل، والخارج، هدفها تحقيق الأمن الشامل، والسلم الاجتماعي.

من جانب آخر، لم يكن قرار تعيين - الأمير - مقرن، سوى ترجمة للمادة الخامسة في الباب الثاني من نظام الحكم، وفيه : « 3 - تتم الدعوة لمبايعة الملك، واختيار ولي العهد وفقا لنظام هيئة البيعة »، والذي جاء مكملا لنظام الحكم، وذلك بنصّ المادة التاسعة، حيث : « يتم اختيار ولي العهد وفقا لحكم المادة السابعة، في مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ مبايعة الملك ». الأمر الذي شكّل انطباعا هادئا عن الانتقال السلس للمسؤولية، وتسيير العمل في البلاد، وقطعا لدابر الإشاعات، والتكهنات، والتأويلات. وهو ما أكده كريستوفر بوسيك أحد مؤسسي مؤسسة « كارنيغي »، حين قال : « إنه نادرا ما شهدت السعودية حالة عدم استقرار، فالأسرة الحاكمة - دائما - تجتمع، وتوحد صفوفها بسرعة؛ لتقرر ما يجب فعله بسرعة عند وفاة أي ملك »، وأضاف : « لن يكون هناك أي فراغ في السلطة ». - ومثله - يقول الخبير في الشؤون السعودية، وواضع كتاب « جيو سياسية السعودية » أوليفييه دالاج : « على عكس كل المخاوف، فإنَّ الخلافة لطالما حصلت بسلاسة في السعودية ».

إسناد ولاية ولي ولي العهد - للأمير - محمد بن نايف، لم يكن مفاجئا للمراقبين، والمهتمين في الشأن السعودي، بل هو احتفاء بركن من أركان الدولة. فالاختيار قد صادف أهله - ولاسيما - أنه يتمتع بشخصية قيادية، استلهمها من شخصية - الأمير - نايف بن عبد العزيز - طيَّب الله ثراه - فأثمرت نتاجا لخبرته المتراكمة. وسيحمل - الأمير - محمد بن نايف راية ولاية ولي ولي العهد؛ لقناعة - خادم الحرمين الشريفين - الثابتة، وإيمانه الراسخ بقدرات ابن أخيه؛ فهنيئا له بهذه المسيرة الحافلة بالإنجازات غير المسبوقة، بما في ذلك إضافة وزارة الداخلية، وهو - بلا شك - تكليف في طيّه تشريف، وما ذاك إلا لأن التكليف سيزيد الحمل حملا، والتشريف سيؤكد الصفات النبيلة التي يتمتع بها سموه الكريم، وفي مقدمتها : قوة الإيمان، وقوة الإحساس بالمسؤولية الوطنية.

ثم إن هذا الالتفاف الشعبي، والاصطفاف الوطني الذي رأيناه حول القيادة، قلّ أن تجد نظيرهما في العالم - اليوم - هو خيار استراتيجي، يُنبئ عن قوة الوحدة الوطنية، وتلاحم الجبهة الداخلية، بشكلهما، ومضمونهما الحقيقي. كما يُنبئ عن مشهد حضاري للعالم، تجسد فيه قيم الانتماء الوطني، والبناء الاجتماعي الراقي.

ونظرا؛ لما يتمتع به علماء المملكة العربية السعودية من ثقة لدى ولاة أمر هذه البلاد، وعامة جمهورها، فقد جاء تأكيد سماحة مفتي عام المملكة - الشيخ - عبد العزيز آل الشيخ على شأن البيعة؛ لما لها من أهمية مركزية في النظام السياسي، فلزوم منهج أهل السنة، والجماعة من سمات الفرقة الناجية من عذاب الله، وهو - مطلب مهم - إذْ لا جماعة بلا إمارة، ولا إمارة إلا بسمع وطاعة. ولذا جاء في كلمة المفتي، بأن : « بيعة خادم الحرمين الشريفين - الملك - سلمان بن عبد العزيز، بيعة شرعية، وتؤكد على الجميع الالتزام بها، والمحافظة عليها؛ لأنّها بيعة شرعية ».

إذن، هي حكاية عظيمة تُثير الإعجاب، أن نرى مشهدا شعبيا، ملتفا حول قيادته، ومتمسكا باستقلالية قراره، ينشد الخير، والإصلاح، ويقف صفا منيعا ضد كل أشكال التدخلات الخارجية، أو الممارسات الأقلية التي اتخذت من الفجور السياسي سبيلا لها، - ومثلها - بعض وسائل الإعلام التي شنتها قنوات فضائية مأجورة؛ لسرقة الأنظار عن المشهد الجديد في عملية بناء البيعة، ممن تشاءموا بالخلاف، وانفراط عقد الاجتماع، والائتلاف.

وبعيدا عن البروتوكولات الرسمية، فقد تقاطرت الوفود الرسمية، والشعبية من كل مكان - حبا وولاءً - تبايع خادم الحرمين الشريفين - الملك - سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده - الأمير - مقرن بن عبد العزيز، وولي ولي عهده - الأمير - محمد بن نايف، في مشهد أسر العالم معاني الوحدة، وتوطيد دعائم الحكم، والحفاظ على ما تحقق لهذا الوطن من عزة، ومنعة. فالبيعة على الطريقة الإسلامية، يحصل بها الاجتماع، والائتلاف، ويتحقق بها الأمن، والاستقرار، دون مزايدات، وشعارات فوضوية، تكلّف الأمة مشقة، وعنتا، وسفك دماء، وغير ذلك. حتى كتبت صحيفة « فاينانشيال تايمز »، في تقرير لها : « إن الاحترام، والانضباط، سمة الأسرة المالكة السعودية - سواء - عند استقبال، أو توديع عضو كبير »، مشيرة في الوقت نفسه، إلى أن : « السن لها احترامها، دون الالتفات إلى المناصب، أو المواقع الحكومية ». وهو - أيضاً - ما أكدته تقارير غربية، من أن التفاهم، والتعاضد بين أفراد الأسرة المالكة في السعودية، سمة بارزة للأسرة الحاكمة.

ومع أننا نعيش في عالم يموج بالحروب، والانقلابات، والتفجير، والاغتيالات، وانفلات الأمن، إلا أن هذا البلد - ولله الحمد - ينعم بلزوم إمام المسلمين، والاجتماع معه على الحق، وترك التفرق، أو التشغيب عليه، أو نشر مثالبه، وتتبع زلاته؛ ولأن النوايا برأت حسنة، فقد وصلنا بتوفيق الله إلى بر الأمان عبر قيادة حكيمة، يقودها خادم الحرمين الشريفين - الملك - سلمان، حين أثبتت الأسرة الحاكمة في منظر مهيب، تكاتفها، وترابطها، ووفاءها، فسطرت أروع صور التلاحم بين الشعب، وقيادته.

ستظل الشريعة الإسلامية حجر الأساس الثابت لدعائم دولة سعودية حديثة، وهو الأمر الذي يجب ألا يغيب عن البال، ولأن المسؤولية عظيمة، رغم أن إشغال منصب ولاية ولي ولي العهد، لم يواجه أي إشكاليات، أو اختلافات؛ لكن المؤكد، أنه لن يستطيع تحمّل أعباءها إلا قائد بمواصفات سلمان بن عبد العزيز. والله أسأل : أن يمده بالعون، والسداد، والتوفيق، وأن يديم على أهل هذه البلاد كل أسباب الأمن، والأمان، والسلام، إنه سميع مجيب.

باحث في السياسة الشرعية
drsasq@gmail.com